مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017
OEB Univ.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ودور تحفيزاتها الجبائية في مشاركة المرأة في التنمية المحلية - دراسة تطبيقية –

The National Agency for Investment Development ANDI and the role of the tax stimulation in women participation in local development -practical study-

فروخي وافية،جامعة البليدة 02، الجزائر.

تاريخ التسليم:(01 /2017/03)، تاريخ التقييم:(27 /2017/04)، تاريخ القبول:(13/ 2017/05)

ملخص :

تعتبر قضية التنمية العامة والمحلية ،خاصة، من أهم القضايا التي تشغل بال علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة، فالتنمية من العمليات التي يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال تضافر جهود كل فئات المجتمع ومن أهمها بروز دور المرأة في تحقيق التنمية والتي أصبحت محور اهتمام السلطات حيث تبع هذا الاهتمام انجازات كثيرة بهدف إيجاد الطرق والوسائل المثلى لإقحام المرأة في مجال التنمية وتفعيل دورها من خلال خلق المشاريع، ومن أهمها إقامة الحكومات للعديد من الهيئات والوكالات والشبكات لدعم ومرافقة المرأة،حيث تعتبر الجزائر من الدول التي سارت في هذه الخطى حيث وضعت العديد من البرامج أهمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI التي تقدم عدة مزايا أهمها التحفيزات الجبائية والتي تعتبر من العوامل التي ساهمت في دخول المرأة إلى عالم الأعمال واهتمامها بتحقيق التنمية .

الكلمات المفتاحية: مشاركة المرأة في التنمية المحلية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، التحفيزات الجبائية.

Abstract:

The issue of the general development and specially local، one of the most important issues that preoccupy the scientists and the economy، politics and administration، development of operations in which the coordination and unification of efforts of individuals and governmental bodies to improve the economic، social and cultural circumstances through joining together the efforts of all segments of society and the most important of which is the emergence of the role of women in development، which has become the focus of attention of the authorities where this was followed by the attention of many achievements with a view to finding ways and means to involve women in the area of development and activating its role through the creation of projects، the most important of which are the governments of many of the bodies، agencies and networks to support the escort of women، where considers Algeria states that marched in this pace as developed a number of programs، the most important of which is the national agency for the development of investment ANDI made several advantages، the most important of tax incentives، which is considered the factors that contributed to the entry of women into the world of business and its interest in the achievement of development.

Keywords: women's participation in local development، the national agency for the development of investment ANDI، tax incentives

مقدمة:

تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI من البرامج التي وضعتها الدولة لدعم التنمية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا نظرا لما تلعبه من دور هام وحيوي في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والتماسك الاجتماعي إلى درجة أن هناك من يعتبرها العمود الفقري لأي اقتصاد حديث. وعليه كشفت الوكالة عن وجه آخر للمشاركة في التنمية وخلق فرص العمل وهو إقحام المرأة في النشاط الاقتصادي حيث تعرف هذه المشاركة حركية ونشاط تشجعه الإجراءات والقرارات المتخذة، حيث أصبح تقدم أي مجتمع مرتبطا ارتباطا وثيقا بمدى تقدم المرأة فيه وقدرتها على المشاركة في التنمية بجميع جوانبها وهذا من خلال تقديم المساعدات والتسهيلات لها، أهمها الإعفاءات الجبائية باعتبار الضريبة من المواضيع التي ترهق كيان المستثمر ولهذا تعتبر التحفيزات الجبائية سياسة تنتهجها الوكالة لزيادة الإقبال على طلب الدعم وكذا خلق المشاريع خاصة من طرف العنصر النسوي التي تعود بالنفع لأصحابها وللاقتصاد ككل.

ومن خلال هذا تطرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم التحفيزات الجبائية التي تمنحها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI للمشاريع في مشاركة المرأة في تحقيق التنمية المحلية؟ وفيما تتمثل هذه التحفيزات؟

أهداف البحث:

من خلال هذا الموضوع نسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- ✓ التعرف على احد آليات تعزيز مشاركة المرأة في التنمية المحلية وهي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI .
- ✓ التطرق للتنمية المحلية.
- ✓ التعرف على الإعفاءات الجبائية التي تستفيد منها مشاريع المرأة التي تعرف الدعم من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع مشاركة المرأة في التنمية المحلية لاسيما في ظل البرامج التدعيمية الوطنية والدولية للنهوض بالتنمية المحلية وزرع روحها في المجتمع والمرأة ،خاصة، لأنها تلمس عدة مشاكل أهمها البطالة. فتتمثل مشاركة المرأة في التنمية من خلال عرضها لأفكار جديدة تتماشى وقدراتها وكذا متطلبات السوق المحلي والدولي حيث تعمل الوكالات الوطنية أهمها وكالة ANDI على دعمها وتحفيزها من خلال الإعفاءات الجبائية التي تتمكن من خلالها بالنهوض بمشروعها دون تكبد عناء الضريبة .

المبحث الأول : المرأة ومشاركتها في التنمية المحلية

عرفت التنمية بشكل عام والتنمية المحلية بشكل خاص اهتماما كبيرا من طرف الدولة، حيث أصبحت تمثل العمود الفقري لتطور المجتمع المحلي وهذا من خلال مشاركة كل فئات المجتمع بما في ذلك العنصر النسوي

في تحقيق التنمية المحلية وهذا للقضاء على مجموعة من المشاكل أهمها البطالة، التخلف الاقتصادي والاجتماعي . وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى ما يلي:

1. تعريف التنمية:

تعرف التنمية على أنها عملية تفاعلية جماعية وتكاملية لها أهداف إنمائية، تسعى إلى تحقيق الرقي والنهوض بالمجتمعات في كل المجالات وعلى كل المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والحضارية وهذا يتطلب تضافر كل الجهود الشعبية الحكومية والتنظيمية وذلك من خلال الاعتماد على كل الموارد المتاحة، بكفاءة وعقلانية. (زرقاوي، 2015، ص:13) حيث نجد التنمية بمستويين هما:

- التنمية الوطنية (الشاملة) : يقصد بها اتخاذ الدولة بالكامل اتجاه لتحقيق التنمية الشاملة في كافة القطاعات والأنشطة الإنتاجية والخدماتية مع مراعاة التنسيق والتوازن فيها.
- التنمية المحلية: ويقصد بها تنمية المجتمع المحلي، ونتطرق لها بالتفصيل كما يلي:

2. تعريف التنمية المحلية:

ظهر مفهوم التنمية المحلية في ستينيات القرن العشرين، بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية، عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية مما يستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في التنمية القطرية.حيث تعرف التنمية المحلية على أنها: عبارة عن تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي بواسطة جملة من السياسات العامة والبرامج الحكومية (احمد، 1986، ص:16) .

كما يرى البعض أن التنمية المحلية هي العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية للارتقاء بمستوي الجماعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة" (عبد المطلب، 1999، ص: 34) .

3. أهداف التنمية المحلية:

ترمي التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة مترابطة من الأغراض التي تساهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة مناطق الدولة، و يتسم الهدف العام للتنمية المحلية بالشمولية و تعدد الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الإدارية و البيئية و غيرها. و تتمثل أهم أهداف التنمية المحلية في:

- ✓ إشباع الحاجات الأساسية للأفراد فإشباع الحاجات واجب الدولة اتجاه الأفراد والمجتمع ككل.
- ✓ بناء أساس مادي للتقدم حيث تكون التنمية المحلية ترتكز على خلفية بناء الأساس المادي للتقدم والانطلاقة الحقيقية لتوسيع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

- ✓ زيادة الدخل المحلي، حيث تسعى الدول النامية إلى تحقيق توازن حقيقي بين معدل النمو الديموغرافي وزيادة الدخل المحلي (بلخير، 2004، ص: 40).
- ✓ الرفع من مستوى المعيشة وهو مطلب كل تنمية حيث تعمل التنمية المحلية على تحقيقه لكافة أفراد المجتمع المحلي من خلال تنمية الموارد البشرية والمادية.
- ✓ إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار، إن التنمية المحلية تسعى لبلوغ التحرر من قهر ظروف البيئة. والتحرر من العادات والتقاليد والمعتقدات التي تقف عائقا في سبيل التنمية و القدرة على تجاوز العوائق الفكرية والإنسانية لتحقيق حياة أفضل و يتحرر من ذهنيات ضيقة محلية.(بلخير، 2014،ص: 48)
- ✓ وضع الخطط المناسبة وفق أولويات محددة لتنمية المجتمع المحلى والنهوض به.
- ✓ الارتقاء بمستوى الخدمات الموجودة في المجتمع المحلى.
- ✓ رفع وعى المواطنين بالمشاركة الفعالة في عمليات التنمية.
- ✓ إدخال مجموعة من التحسينات الفيزيقية على البيئة المحلية : مثل الشوارع، السكنات والمياه الصالحة للشرب والمجارى وغيرها .

4. مشاركة المرأة في التنمية المحلية:

إن التنمية المحلية كتوجه تتطلب تضافر جهود كل فئات المجتمع بما في ذلك العنصر النسوي أو المرأة بمفهومها العام. حيث تختلف مشاركتها في التنمية المحلية من مجال إلى آخر، وهذا متوقف على البيئة التي تعيش فيها الأمر الذي يحكم مستوى فعاليتها ومشاركتها، وعليه تظهر مشاركة المرأة في التنمية المحلية وفي المجالات المختلفة من خلال ما يلي:

1.4 سياسيا:

* تكمن مشاركة المرأة سياسيا في تحقيق التنمية المحلية من خلال مشاركتها الكاملة في تسيير الشؤون العامة وتنمية البلاد وذلك بالمشاركة في الانتخابات وحصولها على العضوية في البلديات و المجالس الشعبية وهذا ما يسمح لها بالمشاركة في اتخاذ القرارات التي تعود بالإيجاب على نشاطها وحركيتها بشكل خاص وبالنفع على المجتمع المحلي بشكل عام.

* تشكيل أحزاب سياسية تهدف إلى حماية الحقوق العامة للمواطنين وتطوير مستوى نموهم الاقتصادي والاجتماعي .

* طرح برامج سياسية مخالفة لتلك المطروحة من طرف الرجل والخاصة باهتمامات النساء بشكل خاص والمجتمع المحلي بشكل عام .

* المشاركة في سن قوانين جديدة، وإجراء تعديلات على القديم منها ،خاصة التي تعنى بحماية حقوق الإنسان وحقوق المرأة بشكل خاص وكذا حماية حقوق الطفل باعتبار المرأة الركيزة الأساسية لبناء الثروة البشرية.

* العضوية المكثفة في المجتمعات المدنية كالمنظمات والجمعيات ذات الاتجاه السياسي التي تحمي حقوق الإنسان وممتلكاته وذلك بزرع الوعي السياسي فيه وإظهارها للصورة الجيدة للجهاز السياسي الذي يحكمه الأمر الذي ينعكس إيجابا على الاستقرار السياسي في البلاد والمجتمع من خلال الطمأنينة والثقة (العرادي،2012، ص: 10) .

2.4 اقتصاديا:

* الانخراط في أعمال جديدة لم تكن تشارك فيها من قبل بل كانت حكرا على الرجل كالشرطة، قيادة سيارات الأجرة، تدريس السياقة، هذا ما يؤدي إلى تنمية ولو شريحة معينة من المجتمع المحلي الأمر الذي يفتح أفاق أمام العنصر النسوي للولوج إلى عالم الشغل وتحقيق المنفعة العامة.

* تعزيز دورها الاقتصادي كسيدة أعمال في كل المجالات من خلال خلق المشاريع كالصناعة، الفنادق، المطاعم، الصناعات الحرفية والخدماتية الأمر الذي يقضي على مجموعة من المشاكل أهما امتصاص البطالة والبطالة النسوية، ،خاصة وان المرأة تمثل نصف المجتمع وبالتالي نصف طاقته الإنتاجية ومن اللازم أن تساهم في العملية التنموية وعليه على المرأة أن تبرز دورها ،خاصة في القطاع الخاص من خلال تملكها وإدارتها لمشاريع تجارية وانتاجية تعود بالنفع وتقضي على العديد من المشاكل المحلية.

* الدخول في قطاع الأعمال رغم صعوبته كممارسة المقاولاتية وعمليات الاستراد والتصدير هذا ما يؤدي إلى ظهور مرافق كانت مهمشة، خاصة التي لها علاقة بالعنصر النسوي فدخولها إلى عالم الشغل أدى إلى إحياء أنشطة لا يمكن للرجل ممارستها وبالتالي عملت المرأة على تنمية جانبها بالدرجة الأولى وتغيير الذهنيات اتجاهها من جهة أخرى (العرادي، 2012، ص-ص: 3،4،5) .

3.4 ثقافيا واجتماعيا:

* تنميتها للموارد البشرية منذ الصغر وهذا في إطار أسري من خلال الرعاية والتربية الجيدة التي تقدمها للأبناء وكذا تنمية طاقاتهم بإشراكهم في النشاطات الرياضية والثقافية والاجتماعية.

* تنمية الوعي الفكري لدى مجتمعها ومحيطها وذلك بتوعيتهم دينيا ودنيويا.

* توليها لمناصب اجتماعية كالتعليم ، مرشدة اجتماعية، العمل في مراكز الخدمات الاجتماعية كالمستثفيات ومراكز رعاية الطفولة كلها مواقع يمكن للمرأة أن تبرز مشاركتها باعتبارها مؤثر ايجابي في المجتمع، حيث يمكنها أن تكون قدوة تحتدي بها كل النساء، الأمر الذي يعود لقدرة تأثيرها في صفوف المجتمع.

* مشاركتها في مؤسسات المجتمع المدني كالمنظمات والجمعيات الخيرية التي تقضي على بعض المشاكل التي يعاني منها المجتمع المحلي في منطقتها كالفقر والبطالة والعنف ...الخ. (كردي، 2013)

المبحث الثاني : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وتحفيزاتها الجبائية

تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إحدى الهياكل التي أنشأتها الدولة بهدف تنمية وتطوير المؤسسات وكذا إنجاح المشاريع، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها، وأهمها تخفيض معدلات البطالة وإقحام كل فئات المجتمع في التنمية، وسوف نتطرق إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كما يلي:

1.نشأة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01-282 الصادر في 24 سبتمبر 2001 المتعلق بمنح، تنظيم وعمل الوكالة. حيث تم تعويض وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حيث شهدت النشأة في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات والمكلفة بالاستثمار وتطويره، كما تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وخولت لهذه المؤسسة الحكومية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستغلال المالي مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار وإحياء روحه في أوساط المجتمع فهي تتكفل بالمستثمرين الوطنيين والأجانب رجالا كان و أو نساء(الموقع الرسمي لوكالة ANDI).

إلا انه ورغم حلول الوكالة محل وكالة ترقية ودعم الاستثمار إلا انه تم الإبقاء على صيغة الشباك الوحيد والذي يضم مختلف الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، حيث يتكون من ممثلين عن: وزارة الداخلية، البيئة والعمران، إدارة الجمارك، مصالح السجل التجاري، ممثلين عن الوكالة الوطنية للعقار الصناعي، مصلحة إيرادات الضرائب، مصلحة إيرادات الخزينة، الكشف الرسمي للإعلان BOAL، حيث يسهر هذا الشباك على تقديم مختلف المساعدات اللازمة للمستثمرين (بريش، 2006، ص: 329).

2.مهام الوكالة

تتمثل أهم الخدمات التي تقدمها الوكالة فيما يلي(قوجيل، بوغابة،2011، ص: 12):

- ✓ ضمان ترقية الاستثمارات و تنميتها ومتابعتها.
- ✓ استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب.
- ✓ تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يظم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار.
- ✓ منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيبات المعمول بها.
- ✓ تسيير صندوق دعم الاستثمارات.
- ✓ ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار.
- ✓ تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج والمادة الأولية في المدة المحددة

3.أهداف الوكالة

تهدف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى ما يلي:

- ✓ تجميع الإدارات والهيئات المعنية المخول لها قانونا .
- ✓ توفير الخدمات الضرورية لتحقيق الاستثمار في شباك وحيد لدى كل هيكل لا مركزي من مراكزها العشرة الموزعة عبر أنحاء التراب الوطني وذلك بهدف تحقيق وتبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات والمشاريع.
- ✓ ترقية وإدارة مختلف العناصر التي من شأنها تشجع الاستثمار، وذلك عن طريق توفير الدعم والمعلومات للمستثمرين.
- ✓ منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به، وتسيير صندوق دعم الاستثمار (الأمر 01-03، 2001/08/20، ص:23) .
- ✓ الرقابة والإشراف على المشاريع الموروثة عن وكالة دعم وترقية الاستثمار، والتي قدرت بحوالي 48000 مشروع، كما تتولى الوكالة مراقبة ومتابعة المشاريع التي منحت لها امتيازات فيما يتعلق باحترام الالتزامات (المرسوم التنفيذي 01-282، 2001/09/29) .

4.المشاريع التي تستفيد من دعم ومزايا وكالة ANDI

تسعى الوكالة إلى دعم المشاريع التي تتوافق ونظام عملها، والتي تنصب في:

- ✓ استحداث نشاط جديد(Greenfield).
- ✓ توسيع قدرات الإنتاج بواسطة إدراج استثمارات تكميلية.
- ✓ إعادة تأهيل و/أو إعادة الهيكلة
- ✓ الخوصصة الجزئية أو الكلية.

5.علاقة الوكالة بالشبكات الدولية لتطوير الاستثمار والمقاولة:

ضمنت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بحكم خبرتها وحنكتها في مجال ترقية الاستثمار مكانة داخل الشبكات الدولية لوكالات ترقية الاستثمار كما تتعاون خاصة مع نظرائها الأوروبيين والعرب والأسيويين أهمها:

1. الجمعية العالمية لوكالات ترقية الاستثمارات التي تشمل أكثر من 150 وكالة ترقية استثمار في العالم.
2. " أنيما"، شركات أورومتوسطية لوكالات ترقية الاستثمار لـ 12 بلد للضفة الجنوبية للبحر المتوسط بالشراكة مع وكالات فرنسية و إيطالية و إسبانية.
3. " أنيما" شبكة استثمار، جمعية أنشأت عقب شبكات "أنيما" ووسعت لدول أوروبية أخرى.

4. إبرام عدة عقود واتفاقيات ثنائية مع وكالات ترقية الاستثمار تهدف لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما يخص ترقية الاستثمار

6.التحفيزات الجبائية لوكالة ANDI

سنتطرق في هذا العنصر للتحفيزات الجبائية التي تمنح للمشاريع التي تدعمها وكالة ANDI والمسيرة من طرف العنصر النسوي وهذا بعد التعرف على مقصوده وخصائصه وما هو الهدف من تقديم التحفيز.

أ. تعريف التحفيز الجبائي و خصائصه:

التحفيز الجبائي هو مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التحفيزي تتخذه الدولة لصالح فئة من الأعوان الاقتصاديين لغرض توجيه نشاطهم نحو القطاعات والمناطق المراد تشجيعها وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة. (مراد، 1997، ص: 177)

كما يعرف على انه " مجموعة من الامتيازات والإعفاءات التي تمنحها الدولة ضمن سياستها المالية للمؤسسات الاقتصادية من اجل تشجيع قطاعات معينة" .

ويكون التحفيز الجبائي في شكل مساعدات مالية غير مباشرة تمنح للمستثمرين الذين التزموا بمعايير وشروط يحددها قانون الاستثمار حيث تكون في شكل تخفيضات أو إعفاءات كلية أو جزئية، دائمة أو مؤقتة من دفع الضريبة.

ب. أهداف التحفيز الجبائي

إن التحفيزات التي تقدمها الدولة إلى المقاولين والمستثمرين تهدف من خلالها إلى:

- ✓ رفع المستوى الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.
- ✓ تهيئة المناخ المناسب والمشجع للاستثمار من اجل تحقيق التنمية الشاملة.
- ✓ هو سياسة اغرائية تؤدي إلى تراكم رؤوس الأموال وتؤمن للمشروع أو المقاولة التمويل الذاتي عن طريق التخفيف من العبء الضريبي.
- ✓ الاستفادة من الوفرات التي يمكن استعمالها في تطوير النشاط أو انتعاشه أو توسيعه. (ستو، 2013، ص:32-33)

ج. التحفيزات الجبائية لوكالة ANDI

تمنح وكالة ANDI عدة امتيازات للمستثمرين المحليين أو الأجانب للتشجيع على إقامة مشاريع تنموية محلية، حيث تستفيد مشاريعهم الاستثمارية من إعفاءات وتخفيضات جبائية، حيث تختلف هذه التحفيزات الجبائية حسب مدة انجاز المشروع وحسب الأنظمة وكذا بعنوان الاستغلال حيث تحرص الوكالة على تنفيذ قرارات تشجيع المقاولة المتفق عليها مع مختلف إدارات الضرائب. وعليه تستفيد المشاريع التي تدعم من طرف الوكالة من نظامين للاستفادة الجبائية هما:

1. **النظام العام**

مرحلة إنجاز المشروع:

- ✓ الإعفاء من الرسوم الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة **TVA** فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- ✓ الإعفاء من دفع حق نقل الملكية عن كل المقتنيات العقارية التي تمت خلال إنجاز الاستثمار
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص عقود حق الامتياز للأراضي الممنوحة.

و في إطار الأمر 01- 03 المعدل و المتمم، تم الإقرار:

- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل ومن مصاريف الرسم الإشهاري والعلاوات الخاصة بحقوق الامتياز للممتلكات العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لتحقيق مشاريع المقاولة. حيث يطبق هذا الامتياز خلال الحد الأدنى لحق الامتياز.

مرحلة الاستغلال المشروع:

تمنح الامتيازات التالية ولمدة 03 سنوات بعد معاينة المصالح الجبائية للمشروع في مرحلة النشاط بعد طلب المستثمر:

- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات **IBS**
- ✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني **TAP**

طبقت هذه الأحكام على المستثمرين الذين قاموا بإيداع تصريحاتهم لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ابتداءا من جانفي 2014

بالنسبة للاستثمارات التي يفوق مبلغها أو يساوي 1.500.000.000 دج فتستفيد من:

- ✓ الإعفاء لمدة 05 سنوات بدون شرط توفير مناصب عمل، فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني بالنسبة للقطاعات الإستراتيجية المحددة في قائمة المجلس الوطني للاستثمار.

2. **النظام الاستثنائي**

يتضمن النظام الاستثنائي نظامين هما:

أ. النظام المطبق على النشاطات غير المستثناة والاستثمارات المتواجدة في المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة:

مرحلة الإنجاز:

- ✓ الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- ✓ تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان في الألف (2%) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.
- ✓ تكفل الدولة جزئيا أو كليا، بعد تقييم الوكالة للمصاريف المتعلقة بالأشغال الخاصة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية.
- ✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

تطبق هذه المزايا خلال المدة الدنيا لحق الامتياز كما تستفيد من هذه الأحكام الامتيازات الممنوحة للمستثمرين سابقا بموجب قرار مجلس الوزراء لفائدة المشاريع الاستثمارية.

مرحلة الاستغلال:

- ✓ الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني .
- ✓ الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
- ✓ الإعفاء من رسوم تسجيل مصاريف الإشهار العقاري وكذا العلاوات الخاصة بالأملاك الوطنية فيما يخص عقود الامتياز المتضمنة الأصول العقارية الممنوحة بهدف إنجاز الاستثمار.

ب. النظام المطبق على المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني :

مرحلة الإنجاز:

تمنح المزايا التالية بدون تحديد مدة قصوى للاستفادة منها :

- ✓ الإعفاء من الحقوق الرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات ذات الطابع الجبائي المطبقة على الإقتناءات سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية الخاصة بالسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار.

- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص نقل الملكية العقارية الموجهة للإنتاج وكذا بالنسبة للإشهار القانوني الذي كانت موضوعة .
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص عقود تأسيس الشركات والزيادات في رأسمالها.
- ✓ الإعفاء من الرسم العقاري على الممتلكات العقارية الموجهة للإنتاج.

مرحلة الاستغلال:

تمنح المزايا الخاصة بهذه المرحلة لمدة أقصاها عشرة (10) سنوات ابتداء من معاينة المشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر وتخص هذه المزايا :

- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات .
- ✓ الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني.
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل، من مصاريف الرسم الإشهاري وكذا العلاوات الخاصة بالأملاك الوطنية فيما يخص حقوق الامتياز المتعلقة بالممتلكات العقارية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. (الموقع الرسمي لمديرية الضرائب)

كما منحت الوكالة امتيازات جبائية لمشاريعها المتمثلة في عملية تصدير المحاصيل الزراعية والثروات المائية (الصيد البحري) للاتحاد الأوروبي من خلال إعفاءات من الرسم الجمركي بنسبة 50 إلى 100 %.

وعليه وفي الأخير يمكن القول أن المشاريع التي تدعمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تستفيد من امتيازات جبائية تسمح للمشاريع بالبروز والظهور إلى أرض الواقع وذلك بإعفائها من عدة ضرائب لفترة زمنية معتبرة لا تزيد عن ثلاثة (03) سنوات وذلك في إطار البرامج التدعيمية التي وضعتها الدولة .

الإعفاءات الجبائية المحفزة على الاستثمار :

هناك بعض الحسومات والإعفاءات الجبائية التي تمنحها وكالة ANDI لبعض المشاريع والتي تتمثل في:

- ✓ تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15 ٪ لفائدة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للإستفادة من مساعدة صندوق الهضاب العليا.
- ✓ تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 20٪ لفائدة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الجنوب.
- ✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لفائدة العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس مجموعة الشركات وإلغاء شرط التحديد المرخص به لحسم الأعباء.
- ✓ الإعفاء المؤقت من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس (5) سنوات، اعتبارا من بداية النشاط لفائدة شركات رأسمال الخطر وذلك من أجل تطوير هذه الأدوات المالية على مستوى المؤسسات.
- ✓ تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50٪ على الإستثمارات المتواجدة في ولايات أدرار، إليزي، تندوف و تمنراست لمدة خمس (5) سنوات.

- ✓ الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني والضريبة على أرباح الشركات بالنسبة لعمليات بيع السلع والخدمات الموجهة للتصدير.
- ✓ إلغاء الدفع الجزافي.
- ✓ تعديل الاقتطاعات المرخص بها لتحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.
- ✓ تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات حسب الحالة، لفائدة المؤسسات التي تستحدث مناصب شغل جديدة و تحافظ عليها. و بدا تطبيق هذا الإجراء لمدة أربع (4) سنوات اعتبارا من جانفي 2007.
- ✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهنى لفائدة العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس مجموعة الشركات. و إلغاء شرط التحديد المرخص به لحسم الأعباء.
- ✓ تدابير لفائدة المؤسسات التي تستحدث مناصب شغل وتحافظ عليها: تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، مع الإشارة إلى أن التخفيض حدد بنسبة 50٪ من مبلغ الأجور بعنوان مناصب الشغل المستحدثة والتي تم الحفاظ عليها، في حدود 5٪ من الربح الخاضع للضريبة دون أن يتجاوز هذا التخفيض01 مليون دينار.
- ✓ تكفل صندوق ترقية الصادرات بالنفقات المرتبطة بدراسة الأسواق الخارجية والمشاركة في المعارض والبحث عن أسواق خارجية، و مصاريف النقل عند التصدير(جزء) من المنتجات سريعة التلف.
- ✓ تقليص النسبة العادية للضريبة على أرباح الشركات من 25٪ إلى 19٪ بالنسبة لبعض النشاطات الإنتاجية و السياحية.
- ✓ تمديد فترة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات من 03 إلى 05 سنوات، لفائدة المؤسسات التي تستحدث أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط .
- ✓ تكفل الدولة بخصوم المؤسسات العمومية الاقتصادية المحلية التي لم يتم التنازل عن أي واحد من أصولها لشركات الأجراء.
- ✓ الإعفاء من حقوق تسجيل عمليات الدخول في البورصة.
- ✓ الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات على المنتجات و فائض قيمة التنازل عن الأسهم و السندات المشابهة التي يتم تحقيقها في إطار عملية الدخول في البورصة.
- ✓ تخفيض الرسم على النشاط المهنى بنسبة 30٪ بخصوص عمليات البيع التي يقوم بها المنتجون و البائعون بالجملة و المتعلقة بالأدوية المصنعة محليا.
- ✓ تخفيف إجراءات فتح أوراق الاعتماد بالنسبة لتموين الصناعات المحلية وفق بعض الشروط .

- ✓ الترخيص بالتسوية الجمركية عند استيراد تجهيزات الإنتاج المجددة.
- ✓ إمكانية تقسيم مبلغ حقوق التسجيل و كذا الرسم على الشهر العقاري المستحقة عند إعداد عقود منح الامتياز على أملاك الدولة في إطار تطوير المشاريع المقاولاتية. (الموقع الرسمي لوكالة **ANDI**)

المبحث الثالث: دور التحفيزات الجبائية لوكالة ANDI في تطوير مشاريع المرأة و مشاركتها في التنمية المحلية

تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بتقديم تحفيزاتها الجبائية للمشاريع الاقتصادية التي تعود بالنفع للدولة والمنطقة الممارس فيها المشروع أي تعود بالإيجاب على التنمية المحلية للمنطقة، وعليه يعود دور التحفيزات في مشاركة المرأة في التنمية المحلية من خلال تشجيعها وحثها على الاستثمار وخلق المشاريع الجديدة والحرفية وتطويرها فهذه الحوافز لها تأثير ايجابي على مشاريع المرأة وبالتالي على مساهمتها في التنمية والتنمية المحلية ويظهر هذا من خلال :

* إن هذه التحفيزات تخفض من العبء الضريبي أو إلغائه كليا، وبالتالي حجم التكاليف ينخفض الأمر الذي يؤدي بها إلى استغلال هذه الوفرات في إعادة استخدامها في تطوير مشروعها ومنافسة المنتجات الأجنبية، وهذا ما يعود بالإيجاب على التنمية المحلية للمنطقة والتنمية الشاملة للبلاد.

* إن المرأة المتواجدة في المناطق المحرومة والمراد تنميتها وتطويرها تستفيد من الحوافز الجبائية الموجهة لتشجيع الاستثمار بشكل خاص، لتقليل الفجوة بينها وبين المناطق التي تعرف انتعاشا اقتصاديا وهذا ما له تأثير اجتماعي للحد من النزوح الريفي وخلق جو مستقر للسكان ويعتبر هذا من مظاهر تحقيق التنمية المحلية.

* إن وكالة ANDI من خلال تحفيزاتها الجبائية تفرض استثمارات ونشاطات معينة ذات أولوية في المخطط الوطني للتنمية وعليه وباستفادة المرأة من مزايا الوكالة تشارك دون علم وبطريقة مباشرة في التنمية المحلية والشاملة للبلاد.

* تشجع هذه الحوافز على خلق المرأة للمشاريع ، هذا ما يؤدي إلى الاكتفاء من خلال توفر السلع والخدمات بشكل كبير وبالتالي انخفاض الأسعار وزيادة المنافسة وهذا ما ينعكس إيجابا على الجودة.

* دخول المرأة في عالم الأعمال وخلقها لمشاريعها استقلالا عن الرجل (بفضل هذه التحفيزات الجبائية) يؤدي إلى خلق يسر مالي في العائلة مما يقضي على بعض المشاكل الاجتماعية كالفقر والقضاء على ظاهرة العائلات المعوزة ، الأمراض الناتجة عن سوء التغذية، الحرمان...الخ، كما لهذا اليسر المالي اثر اقتصادي على التنمية المحلية من خلال انتعاش السوق وزيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي تكون سلسلة تطور متتالية تكون المرأة بطلتها وسبب فيها.

* لجوء المرأة للوكالة والاستفادة من خدماتها يؤدي إلى حركة الأنشطة الأخرى ،خاصة الخدماتية كمكاتب المحاسبة ودور الحضانة وغيرها من الأنشطة المرتبطة بمشروعها. هذه الحركة تؤدي إلى انتقال مداخيل إلى الخزينة وبالتالي الاستفادة منها في التنمية المحلية وهنا تكون مشاركتها غير مباشرة.

الخاتمة:

في نهاية هذه الورقة يمكننا القول أن مشاركة المرأة في التنمية المحلية يتطلب توافر آليات تساعدتها على ذلك، حيث تطرقنا إلى احد هذه الآليات وهي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، فبرنامج الوكالة حقق نتائج ايجابية في مجال مشاركة المرأة في التنمية المحلية وهذا يعود للحفيزات الجبائية المغرية التي تقدمها الوكالة ومرافقتها للمرأة في تطوير مشاريعها وتوجيهها. فالدول النامية منها الجزائر، اعتمدت العديد من التشريعات الخاصة بالحوافز الجبائية وهذا للتشجيع على الاستثمار وإغراء المستثمرين وتحقيق التنمية، لاكن تبقى النتائج المحققة رغم ايجابيتها إلا أنها ضعيفة نوعا ما مقارنتا بما كان مسطر له، وعليه يمكن تفعيل أداء هذه الهيئات من خلال العمل على انتهاج الأساليب العلمية في عمليات الدعم والمرافقة و تفعيل القوانين الجبائية المرسومة بالإضافة إلى بعض التعديلات المتعلقة بالمحيط الاستثماري.

التوصيات:

مما سبق يمكن استخلاص بعض التوصيات أهمها:

1/ الزيادة من فعالية الآليات الموضوعة للمرأة، والتي تحفزها على الاستثمار ودخول عالم الشغل والأعمال والتجارة من خلال تخفيض أسعار الفائدة للمرأة المقترضة، خلق أنظمة جبائية خاصة بالمرأة الناشطة والتي تحقق من خلال عملها للتنمية المحلية .

2/ يجب اعتماد خطط إعلامية ترويجية فعالة للتعريف بدور المرأة في تحقيق التنمية الأمر الذي يعزز مشاركتها ودورها في كل المجالات فالتوعية بالأفكار القيادية والريادية التي تتسم بها من شانه أن يقود عجلة التنمية.

3/ الاعتماد على التكوين الفعال والمستمر في مجال القيادة والإبداع خصوصا للفئة النسوية وهذا لما تتمتع به المرأة من قدرات ومهارات إبداعية تمكنها من إحداث ثورات في مجالات عديدة يتم من خلالها بلوغ التنمية وتحقيقها.

4/ إن تعزيز مشاركة المرأة في مجال السياسة يتطلب تغيير للذهنيات لدى مجتمعها من خلال العمل على المساوات بين الجنسين لكي لا يبقى العمل السياسي محتكر على الرجل فقط.

5/ محاولة إبعاد المرأة عن التقاليد والعادات القديمة لأنها تعرقل تطورها وبروز دورها ومشاركتها في اتخاذ القرارات وتحقيق التنمية.

6/ تقديم المستويات الجيدة من التعليم للمرأة في كل المجالات ودخولها تخصصات ذات الطابع الارتجالي كعلم الميكانيك والصيانات ودخولها سلك الأمن .

قائمة المراجع:

[1]/ الهواري وآخرون، عادل مختار،1998، ***قضايا التغير والتنمية الاجتماعية***، **الإسكندرية**، دار المعرفة الجامعية.

2/ الحناكى على بن سليمان، 10/30-2007/11/1، ***الاستراتيجيات الملائمة للتنمية المحلية ودورها في التنمية الاجتماعية***، ورشة التنمية المحلية ودورها في التنمية الاجتماعية، السودان.

[3]/ الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.ANDI.dz .

[4]/ المرسوم التنفيذي رقم 01-282 الصادر في 2001/09/24 والمتعلق بصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرتها.

5/ أحمد رشيد ، 1986، **التنمية المحلية** ، بيروت، دار النهضة.

6/ احمد السيد كردي، ***أهمية المرأة في تنمية المجتمع***، مقال من الموقع الرسمي: www.Kenanaonline.com .

[7]/ بلخير محمد، 2004، ***التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية دراسة ميدانية لولاية تمنراست***، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر.

[8]/ بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف، 18/17 افريل 2006، ***إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر***، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف.

9/ حمودة سعد الفاروق،1995، ***تنمية المجتمعات المحلية(الريفية الحضرية المستحدثة الصحراوية)*** ، الإسكندرية، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع.

10/ زرقاوي رتيبة، 2015، ***إصلاح وتطوير منظومة الجماعات المحلية في الجزائر وأثره في التنمية: واقع وأفاق (1990-2015)***، مذكرة ماستر حقوق، جامعة خميس مليانة.

11/ طلبة صبرينة، 2009، ***هيئات وأدوات مرافقة إنشاء المؤسسة***، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة.

12/ عبد الحميد عبد المطلب،1999، ***التمويل المحلى***، الإسكندرية، الدار الجامعية.

13/ علي عبد الله العرادي،2012، ***ريادة الأعمال النسائية: الواقع والتحديات " البحرين نموذجا***"، ورقة عمل.

14/ علي عبد الله العرادي، 2012/04/09، **دور المرأة في التنمية " تجربة مملكة البحرين**" ، ورقة عمل.

[15]/ قانون الاستثمار في الجزائر، الامر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 ، المادة : 21.

[16]/ محسن يخلف،2014، ***دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية بسكرة***، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة.

17/ ميشيل دنيكن،1967، معجم *علم الاجتماع ترجمة إحسان محمد الحسن*، دار الرشيد للنشر.

[18]/ محمد قوجيل و محمد حافظ بوغابة، 19/18 افريل 2011، ***المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة***، ملتقى جامعة قاصدي مرباح ورقلة .

19/ معلومات محصل عليها من الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz

20/ محمد ياسين ستو، 2013، ***التحفيز الجبائي وأثرة على فرص الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية***، رسالة ليسانس، جامعة ورقلة.

21/ ناصر مراد، 1997، ***الإصلاح الضريبي في الجزائر و أثاره على المؤسسة و التحرير الضريبي***، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.